وكذا الاستثناء في نحو الرجال والمشركين بكسر العين اجمع مرفوعا ملحقا وفي الكلام في بيان
تحقيق تركيبه خصوصية العلامة الثانية ما ذكره من الجمع للاثنين بالنسبة الى الجمع
والجمع واما التركيب فاختلف الناس فيه اسم موضوع فيعتبر فيه ما تقدم وقايل
كذا ايراد الوضع تصور معنى اللفظ بعينه دليلا على المعنى بعينه او جعل
كل شيء من اجزائه دليلا على ما يقابله من اجزاء المعنى او المعنى بانه اقلنا مثلا لان يدل
لفظ على ايراد الذات وكانه على الصفة والى ايضا لذات على نسبة احد
على الذات فعلى المعنى ان الوضع الذي وضع المجموع ان واما الثاني كيف يتصور فيه عقلا
بمعنى انا اقلنا في بيان ان يعتبر سمعه على جانبه انه وبالاعراب المخصوص يعتبر
من عقلا نسبة الطارقة الزيد قال العلامة ابن مرزوق في نهاية الاسئلة
وهو التحقيق عند بعضهم قلت وكذا الى نسبة ابن الحاجب في شرح كتاب
التسهيل الى المحققين وذهب في عن مسئلة هذه الذات فرجوا الكلام فيه
الثالثة انما جعل المجموع وضعية لان الوضع فيها ما خلا فاك وقال
الزركشي انه لا خلاف ان الجميع يسمى وضعيا بمعنى ان اللفظ
ما خلا فيها ومنشيها وقال عن بعضهم انه لا محل لنقله ايضا في انه
لفظية او عقلية ان اوما التعجيل عاما فالتحقيق ان اريد ان اللفظ يفيد
مع الاقتصار بلا خلاف انه يسمى كذلك وان اريد انه يفيد مع الانضمام
بلا خلاف انه كذلك الذي يسمى الا ان يقال كل موضوع للمعنى الاجتماعي
اي لا على الاول يكون الجزء تكميلا في المعنى بل لا يفيد الوضع وعلى الثاني بلا
ايراد الذهن ابن مرزوق بان الخلاف لفظي وتسمية ابن الحاجب الدلالة التي
اللفظية وغيرها اللفظية وغيرها المطابقة والتضمنية والعقلية
بغيرها الالتزامية ووجه جعل التضمنية لفظية وان الالتزامية ان التضمن
لعموم الجزء في ضمن الكل والتضمن انه اذا فهم المعنى وتبعه جانبه
فيها انتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل يفهم واحد بينهما

بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزئه تضمنا بخلاف الالتزام فانه لا
فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى اللازم ضرورة ان اللازم اجعل
للمعنى في الوضع اصلا وهذا التقسيم يعني على نقل الاجماع على ان الجميع يسمى لفظا
الوضع ثم بقيه المصنف المطابقة بحال المعنى او تمامه لما فيه عينه لذا او لا
حاجة اليه لان جزء المعنى لا يقال انه عين المعنى لا سيما قول المص المعنى الذي وضع
له فانه لا يحتاج الى تفسير اصلا اما الجزء فسر الذي وضع له وقد فسره ابن الحاجب
مختصرا بالكل او عنه حمل عليه بان اللفظ الموضوع للمعنى البسيط بدل عليه
مطابقة ولا ينبغي ان يوصف بالكل الا في موضع وآخر وقد قال العضد في شرح
المختصر لا ينبغي ان يخشى بقوله كل معنى اما عن اللفظ اي اريد به لفظ لا معنى
نحو زيد مبتدأ او زيد كلاما في زيد قلت وقد الزركشي عنه ايضا ان الذي مفهوم
ء وعموم جميعه لانه اي اريد لفظه وقد خرج بقيد المعنى ولا حاجة اليه في الكل
ء اي اخرج همزة الالف المطابقة وايزيد رجه فيكون واردة على الحصر المتفهوم والا
في بما ان يكون في الاما المطابقة على ان اللفظ المعنوي على ان يكون كموضعه
لا يقال الالف المطابقة تسمى الدال على المعنى الموضوع له نحو زيد مثلا في توضيح
للفظ بل اللفظ انما لانا مفهوم معنى فوضع له الالف اللفظ على ما معناه ما عنوي اعم من
ان يكون وضع له حقيقة ام لا وقد تقدم تعليل التعبير الى ان تمنعه الالف لا تقتضي
بالمعنى بل في الجواب انه لا معنى لها مطابقة الا ان يفهم التسليم من اللفظ
ما فصله به وقد حصل في الذهن وقد ابعد تسليم ان لفظا وضعا حقيقيا وغيره
والا لجرى الفصل لا يكون الا لهم ان من نطق بلفظ فاصله ابن الذهن لا لانه القاس على
وجعله يكون زيد لفظه الى الوضع مطابقة وبعد كتبه هذا رايت لبعض المحققين
من تكلم على كلام العضد السابق بعد ان ذكر ان اللفظ يراد به لفظ لا يخفى ان
هذا البيت يوضح منه وعلى ما يلزم منه وضع حيث وقع الالتباس والاحسن الاحسن على
انه يطلق اللفظ ويراد به نفسه للطاهر الذهن لانا اذا قلنا ضرب فعل ماض ومن

Copyright © King Saud University